الجمهور المتسامح

تهاون فى الحقوق والواجبات

يمكن للإنسان أن يتسامح فى حقوقه الشخصية إيثارا لرحمة أو صداقة، أو اصطناعا لمعروف. فقد ينزل عن دين لأنه يجد عند غريمه ضيقا وقد يسكت عن إساءة لأنه يستصلح بسكوته هذا خصما أو يستبق صديقا . ولكنا نصادف فى حياتنا من المخالفات والاعتداءات ما يعد تهاونا فيه اعتداء على حقوق الجمهور . وليس من حق أحد منا عندئذ أن يسكت . لأننا بسكوتنا هذا نسيء الى وطننا بالاساءة إلى الجمهور، ونخالف قوانين بلادنا أو نعقم الوسائل التنفيذية لها .

ولا يمكن الحكومة وحدها مهما كثرت شرطتها أن تسهر على تنفيذ القوانين إن لم تجد معونة من الجمهور . ومهما يكن القانون قاسيا محكما فإنه يظل ضعيف الفائدة ما دام الجمهور يتغاضى عن تنفيذه و يتسامح مع مخالفيه .

يأتى الينا أحيانا الخبز من المخبز ، فيشق أحدنا الرغيف فيجد فيه ديدانا أو صراصير . و بعد أن نتغلب على الاشمئزاز الذى استولى على نفوسنا نحتفظ بالرغيف الى أن يأتينا رسول المخبز فى اليوم التالى فنرده اليه مع كلمات قاسية . ويتقبل الرجل هذا الرغيف شاكرا و يعطينا بدلا منه آخر . وكأن المسألة قد انتهت من ناحيتنا وناحيته عند هذا الحد . ونحن فى هذا السلوك وفى هذا التسامح قد اضررنا بأنفسنا و بالمخبز و بالجمهور . فأما الضرر بأنفسنا فنستطيع أن نتركه موقتا . ولكن هذا المخبز نفسه لم يتعظ لأن كل ما كلفناه أنه غير رغيفا برغيف ، وأن الصراصير والذباب والديدان ستتوافر فى خبزه فتفسد صحة الأجسام وصحة النفوس .

ولو أن صاحب هذا المخبز لقى عقوبة رادعة ولو مرة واحدة وأحس يد القانون الثقيلة تقبض على عنقه لتعلم واعتبر وصار تاجرا أو صانعا بارا يعنى بدقيقه ونظافة مخبزه. ولكنا بتسامحنا هذا قد أفسدناه .

ثم هناك صحة الجمهور التى ليس من حقنا أن نتهاون فيها . فان سكوتنا عن هذا الفساد هو بمثابة الاشتراك فى الجريمة ، ولعلنا بعد كل هذا نقعد ونتحدث مع اخواننا عن نظافة الطابون الأجنبية والثقة بالتاجر الأجنبى وكثرة مايغشو من فساد فى تجاراتنا وصناعاتنا ... وننسى أننا شركاء فى هذا الفساد بتسامحنا . فان قوانيننا قد نصت على العقوبات الرادعة

لمثل هذا الفساد. ولكن لا يمكن للحكومة أن تقيم شرطيا لكى يفتح كل رغيف أو يفتش فى آنية العجين لكى يبحث عن الديدان والصراصير . وصحيح إن لها مفتشين يقومون ببعض هذا الواجب . ولكن قدرة هؤلاء المفتشين محدودة بالوقت والجهد .

وكذلك الشأن فى اللحم . نقصد الى الجزار ونحن نعرف أن الحكومة قد حددت اثمانا لايجوز له أن يتجاوزها فإذا شئنا أن نؤدى الثمن المعين رفض وتمادانا . وهو إنما يرفض لأنه يعرف أننا سنتراخى ونتسامح ونؤثر أداء القرش الزائد على الثمن المعين على ان نقصد الى دار البوليس ونشكو ونقضى الوقت الثمين فى كتابة المحضر وتأديه الشهادة يوم الجلسة . ولكننا بهذا العمل أو هذا التسامح قد أضررنا أيضا بالجمهور بل بالجمهور الفقير . فإن زيادة قرش قد لاترهقنا ولكنها ترهق الفقير . ولو أننا كلفنا أنفسنا مشقة الشكوى الرسمية لخدمنا بذلك سلطة القانون ومصلحة الفقير فضلا عن خدمة أنفسنا وخدمة الجمهور العام بل خدمة هذا الجزار نفسه الذى يجب عليه أن يطيع القوانين ولا يجرؤ على مخالفتها فى الصغائر فيتهيأ بذلك الى مخالفتها فى الكبائر .

وأحيانا يصادفنا البائع الجائل وبعد أن يرهقنا بعرض مبيعاته الصغيرة نتناول منها مشطا أو فرشاة ونسأل عن الثمن فيجابهنا فى جراءة أو وقاحة قائلا : "عشرة قروش" فنشرع فى المساومة وننتهى بعد حديث طويل الى قرش أو قرشين . وكلنا يحس فى هذه المساومات أن البائع ينوى نية أكيدة أن يغشنا ويسرق نقودنا ولكنا مع ذلك نتفاضى ونساوم ، وهذا مع العلم بأن هناك قانونا يحتم وضع الأثمان على السلع . ولكنا — نحن أفراد الجمهور — لانطالب بتنفيذه بل نرضى بهذه المساومات تجرى أمام أعيننا وتتكرر كل يوم ونحن شركاء فيها لانقل جريمتنا فيها عن جريمة البائع ولعلنا بعد ذلك نتحدث عن " أمانة " أو ذمة التاجر لأجنبى الذى يعين أثمان سلعه ولا يغيرها ولا يقبل المساومات إزاء تاجرنا سواء أكان جائلا أم ثابتا مع أنه كان يمكننا أن نرقى بالتجارة المصرية ونستصلح التاجر المصرى اذا نحن — فقط — نفذنا القانون وحتمنا وضع الأثمان .

وقد يقال هنا إن وضع الأثمان لايعنى الذمة أو الأمانة ، وأن التاجر يستطيع أن يغير الثمن حتى بعد تعيينه بالخط ، وأن هناك كثيرين ممن يشترون ولا يقرأون ، وأن الثمن قد يكون أكبر مما يجب . وكل هذا جائز ، ولكن فى طورنا الحاضر يجب أن نقنع من الإصلاح بالجل الى أن نصل يوما ما الى الكل والى أن نعيد الثقة بين الجمهور و بين التاجر المصرى ونثبتها .

ثم هناك التاجر — وهو فى الأغلب البائع الجائل — الذى يطفف فى الميزان . والتطفيف جريمة معينة فى قوانيننا . ومع ذلك نرضى ونسكت ونتسامح . وربات البيوت هن ضحايا هذا التطفيف . ولا يمكن أن نتنظر من ربة البيت أن تترك منزلها وتقصد مع البائع الى مركز البوليس

للتحقيق و كتابة المحضر . ولكن نحن الرجال كان يجب أن نرضى بأداء هذا الواجب الوطنى الاجتماعى لمنع الغش من الحياة التجارية و إيجاد الثقة بين الباعة وبين ربات البيوت. والتسامح هنا جريمة واضحة من جميع الذين يشتركون فيها باعة ومشترين. وكثيرا مانرى أحد افراد الجمهور يشترى الموز أو الخوخ من أحد الباعة فيزن هذا له مقدار مااشترى ، ولكن الشارى يعمد الى دكان مجاور فيعيد الوزن فاذا وجد نقصا قنع بأخذ الزيادة من البائع كأن كل شيء قد انتهى مع أن المشترى يعرف أن هـذا التطفيف الذى وقع معه سيقع مع غيره . وان الواجب الوطنى يقضى عليه بضبط الصنجات الزائفة وتسليمها للبوليس كما تسلم اليه أدوات التزييف للنقد سواء .

وهـذا الذى تحدثنا عنه يتصل كله بالتجارة وتسامحنا فى الغش فيها . ولكن هناك أحوالا أخرى لا تتصل بالتجارة . منها هذه الأوساخ التى تمتلئ بها شوارعنا من زبالة المنزل التى يجب أن توضع فى صندوقها المعين لهـا . ولكن الخادمة آثرت الاقتصاد فى المسافة وألقتها فى مكان قريب من منزلها . وهى زبالة مخلوطة مكونة من ورق الجرائد الى أمعاء الدجاج المذبوح فى المساء السابق إلى قشر البطاطس وورق الكرنب . وهذه كلها عند الريح الخفيفة تتناثر فى أنحاء الشارع أو تتكأكأ عليها القطط وقـد ينشب شجار بينهن ثم يعكف عليها الذباب . والشارع هو بعد كل هذا ملك للجمهور . ويجب أن يبقى نظيفا لأن نظافته ضرورية للصحة العـامة مثل نظافة المنزل سواء .

ثم هناك الصبيان المشردون. هذا يتعلق بالترام وهو يرشح نفسه لقطع الساق أو الذراع. وليس بين الركاب من ينهره بل يترك جميعهم هذه المهمة للتذكرى أو للشرطى الذى تنـدبه المحافظـة مرة كل شهر أو شهرين لضبط هؤلاء المتسلقين الذين يعرضون حياتهم وجيوب الركاب للخطر . بل هناك الشحاذ الذى يتسول علنا مع أن الملاجئ متعددة وهى قد أنشئت لكى تؤويه .

وفى كل هذه الأحوال يفرط الجمهور فى حقوقه ويقصر فى أداء واجباته . وهو يسلك سلوكا يرمز اليه الأوربيون المقيمون بيننا أو السائحون الراحلون عنا بلفظة "معلهش". وهى لفظة ما أقساها لو علمنا مغزاها . لأنها تعنى التفكك فى المبادئ والتسامح فى الحقوق والرضى بالهوان وكراهة الدقة والإحكام .

أجل . ما أقساها من لفظة نستعملها فى التهاون فى حقوقنا وفى التهاون فى واجباتنا وفى إخلاف المواعيد وفى غير ذلك مما يحتاج الى الأخلاق القاسية اخلاق الرجولة والنظام والفطنة والتبصر لمصلحة الوطن .